

عاد الحج ولم يتمكن الحجيج

هل ترجع عمليات الحج الكثيرة إلى مقاييس التجارة البحتة؟

فيقع أمر شرعي واجب في شباك العرض والطلب ، وتكون شعيرة إسلامية عظمى وفروض دينية عظيمة أسيرة للقدرة الشرائية لتذبذب العملة النقدية والمضاربات في البورصة؟

الواقع الحالي يرد بالإيجاب، فالوضع بالضبط كما هو ظاهر للعيان لاسيما أن أمر وجوب الحج لا يقع إلا بعد تحقق شرط الاستطاعة ولذلك فسوف يكون صاحب النقد المتذبذب في مساحة سقوط التكليف ولن يشعر صاحب المصلحة التجارية بأي حرج أو مسؤولية تذكر في تدهور الاستطاعة عند غيره من أخوانه ممن يتلمظ شوقا لزيارة بيت الله الحرام ولو لمرة واحدة في حياته.

إن أمر الحج والحجيج في القدم كان أوضح من ناحية ترتب التكليف أو عدمه وذلك لبطئ وسيلة النقل ووعورة الطريق وبعد المسافات ونسيية انعدام الأمن في السفر والترحال، بعكسه اليوم فقط انسحب القرار البطيء واستبدل به السرعة في المتغير من نواحي عدة أولها وليس آخرها التقلب التجاري لقيمة النقل والسكن والزاد والسماح الأمني والقدرة الاستيعابية للكلم البشري في المناطق المقدسة ناهيك عن الشرط السياسي المفاجئ في وثوبه على العلاقات الدولية بين حين وآخر.

وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتُ تَيْنًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَمَنْ أَسْفَهًا فَاسْفَهًا وَمَنْ عَفَا ذُنُوبَهُ فَإِنَّمَا تَحْسَبُ لَهُ الْوِزْرَةَ الَّتِي كَفَرُوا بِاللَّهِ فِيهَا حِمْلًا وَمَنْ يَعْزُبْ عَنْ حَجِّ الْبَيْتِ فَلْيَمْسِكْ بِمَتَاعِ حَيَاتِهِ فَإِنَّ حَيَاتِهِ فُتُورًا وَأَنْ يُضَاعَفْ لِيَتَذَكَّرَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ {الحج 27}

أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَيَّ مَا رَزَقَهُمْ مِّنْ بَهِيمَةٍ إِلَّا نَزَعْتُمْ مِنْهَا وَأَطَعْتُمْ وَالْيَتَامَىٰ وَالسَّفَرِيَّةَ {الحج 28}

شهادة المنافع هنا قد تفسر بإدراج الوضع النقدي والعرف التجاري في عمليات الحج وجعل الربح بمقياس التجارة الحديثة سببا لترتب فرض الحج من البدء وما لو قصرت القدرة الشرائية عند الحاج صارت سببا لتأجيل الوجوب وانعدامه الوقتي حتى تتوفر القدرة في ما بعد، على أن ليشهدوا منافع لهم أتت بعد وجوب الحج وبعد أن يأتون على كل ضامر، فيقف المانع بما هو مسقط للوجوب في القدرة على الوصول وليس على القدرة في شهادة المنافع وفي هذا ما يلاحظ من الصعوبة بمكان ومن الحرج والعسر ما قد يوقع قطع استمرارية القدرة في شأن الزاد والراحلة في داخل المشاعر بل والقدرة في التحمل وعدم ترتب الاستطاعة.

في هذه النظرة تلفتنا حالة شاخصه ومتواجدة بقوة حيث يكون السكن في الديار المقدسة بحد ذاته هو الثقل الأكبر على ميزانية الحاج ومن العسر للحاج أن يبيت في العراء ليس بسبب شدة الأحوال الجوية والتلوث البيئي فقط بل بأمر السلطات في ذلك القطر الشريف حيث يفرض على الحاج تأجير الخيام بصفة

رسمية وقانونية ملزمة بعد أن كثرت الحوادث الأليمة في حالة ألافتراش في الطرقات في ما سبق مما يرجعنا للدائرة الأولى في تأكيد شرط القدرة المستمر في تحمل أعباء الحج ليس في راحلة وزاد الوفود بل تبقى مستمرة حتى الرجوع إلى الوطن بما يضمن القدرة التامة في تحمل الأعباء الباهظة في ديار الحج من غلاء أسعار المسكن والراحلة مع النسبة العالية من الاحتكار على الناقل الوطني ومقاوم الزاد الداخلي مع تزامن المرثونية العالمية في التصاعد العجيب للغلاء .

هذا مع وجود عنصر خير ويقدر جزئي وغير رئيسي ألا وهو ما يقوم به بعض أهل الخير من توزيع الوجبات المجانية والمياه المبردة بصورة غير نظامية وقد تعثر بها الفوضوية بطريقة التوزيع وبصورة مؤسفة تشبه عملية التصدق والمعونة الإغاثية .

إن الحج مؤتمر إسلامي كبير يقام كل عام يعنون شكل التطور في الأداء المدني لدى المسلمين ويكشف عن قدرتهم في مسابقة النجاح لصياغة أسلوب حضاري مشرف لعملية تفويج وإسكان وإطعام ثلاثة ملايين حاج اعتادت أن تراهم الديار المقدسة كل عام تقريبا , هذا تحدي صغير أما ما يفترض أن تستقبله تلك الديار في الأيام المعدودات , فمن المعروف أن ثلاثة ملايين من 1.57 مليار (1) مسلم لا يساوي إلا 0,000191!!

وعلى هذا القدر لن يستطيع أكثر المسلمين من الحج مهما كانت قدرتهم الشرائية للزاد والراحلة فالمانع الأول عدم قدرة الديار المقدسة في استيعابهم عدديا لذلك صار إلى تقنين الوفود للحج بهذا الحجم فقط , ليبقى العدد الأعظم من المسلمين ممن يتمنى الحج غير مستطيع بحسب عدم توفر الفرصة العددية. فهل فكر المسلمون بحل لهذه الأحمية أن يمكنوا أخوانهم من الحج ولو لمرة واحدة في حياتهم الدنيوية؟

إذا كانت المشكلة هي مشكلة مكانية فهنا لابد من البحث عن حلها عند المهندس المدني المفوض بفتوى علماء الدين المسلمين ليحل لهم هذه الإشكالية الحاكمة للعدد, وقد قرأت في كتيب لأية □□ الأمام الشيرازي أعلى □□ درجاته يتكلم في حل هذه المعضلة من قبل عقدين من الزمن عنوانه ليحج خمسون مليوناً كل عام

(ولعل سؤالاً يطرح هنا ليقول: كيف تستوعب تلك المشاهد المشرفة المحدودة هذا السيل من البشر؟

والجواب: إن الأمر غير محال بل ممكن بعد الالتفات إلى النقاط التالية:

1: فالموافق للحجيج. المرور منها فقط (3).

2: وإذا وسعنا المطارات ونقاط الدخول البرية والبحرية ويسرنا من الإجراءات ...

3: وإذا جعلنا المطاف طوابق متعددة، بحيث تستوعب العدد المذكور، وكذلك مقام إبراهيم (عليه السلام) (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) (4) حيث تجوز الصلاة خلف الكعبة عند المقام أو خلفه في مختلف الطوابق.

5: وأيضا إذا جعلنا كلا من المسعى وعرفات والمشعر ومنى طبقات، ولعل مما يسهل الأمر جواز الوقوف

خارجها عند الاضطرار كما في النص(5).

6: وكذلك إذا جعلنا الجمرات طبقات، وتوفر الجمار في جميعها.

7: وإذا أوفرننا الشياه من مختلف البلاد، إضافة إلى إمكان توسعة تربية المواشي في البلد، ولو فرض عدم هذه الكثرة من الشياه (فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم) (6).

8: وخاصة مع الروح الإسلامية التي يتمتع بها الحجاج حيث يختلط بعضهم ببعض كما شاهدته قبل نيف وأربعين سنة(7)، ويكون هناك وحدة عالمية، قال تعالى: (سواء العاكف فيه والباد) (8).

9: والخيام – إن لم تبني مدن الحجاج – تضرب في أطراف البلدين المقدسين بقدر يستوعب الحجيج .

10: وتوفر وسائل الهندسية والفتاوى ونقل الجميع، وهذا أمر ميسور في تقدم الصناعة والتجارة الحاصلة في العالم اليوم .

إضافة إلى لزوم التسهيل في أمور الحجاج ورفع القيود المصطنعة كالتأشيرة والجواز و[ما أشبهه، كما كان أمر الحج قبل عهد الاستعمار.

ولا يستغرب من ذلك ففي زمان الإمام السجاد (عليه السلام) حج ما يزيد على 5/4 مليون، فكيف بهذا اليوم الذي تتمتع فيه الدولة بالإمكانات النفطية الكبيرة، وخاصة إذا اهتمت البلاد الإسلامية – خليجية وغيرها – في ذلك وساهمت في هذه المهمة التي قد لا يستوعب إيجادها أكثر من سنوات معدودات بسبب التقنية الحديثة، مضافا إلى المحسنين من تجار المسلمين وكفاءاتهم.

فإجراء هذا المشروع الحيوي ضروري، قال سبحانه: (ليشهدوا منافع لهم) (9) بما ينفع كل البشرية، والذي يحمل المهمة العالية لا تقف أمامه الحواجز والموانع (فان المرء يطير بهمته كما يطير الطائر بجناحيه) .. وإ[الموفق والمستعان. (2)

هنالك الأفكار الهندسية والفتاوى الشرعية في هذا الاتجاه مما يساعدنا في التوجه إلى الخطوات المستقبلية المناسبة لحل مشكل الأكثرية المسلمة الممنوعة مكانيا من التواجد حتى لو استطاعت أن تحقق القدرة في الزاد والراحلة .

ومن الناحية القدرة في الزاد والراحلة فيجب فك أاحتكار المحلي وترك الديار المقدسة لتدخل عالمية السوق الإسلامية وتكون مركزا إسلاميا لخدمات ومنافع جميع المسلمين وأرضا تحضن كل من يقصدها من معتنقي الشريعة الإسلامية السمحاء ، وعلينا أن نسارع في الحل فالوقت لا يسعنا فكل ما مر يوم ازدادت أعداد المسلمين ووجب أن نحقق لهم زيارة قبلتهم التي يتوجهون إليها خمس مرات في اليوم علي الأقل وأن يأدوا فريضة حجهم ولو حجة الصيرورة.

